Document: EB 2020/129/INF.9
Date: 22 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

البيان الافتتاحي وتحديث بشأن كوفيد-19

لرئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-23 أبريل/نيسان 2020

للعلم

البيان الافتتاحي وتحديث بشأن كوفيد-19

الزملاء، سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أرحب بكم رسميا في دورة المجلس التنفيذي التاسعة والعشرين بعد المائة للصندوق هذه.

وأشكركم بشكل خاص على مرونتكم وعلى استجابتكم السريعة لاقتراحنا بعقد هذه الدورة افتراضيا.

كذلك فإننا سنقوم اليوم أيضا بتجربة توفير خدمة الترجمة الفورية على نحو افتراضي. وكما فهمت فإن مكتب سكرتير الصندوق قام بالمتابعة معكم لضمان امتلاككم للنسخة الأخيرة من تطبيق Zoom. وهذه هي المرة الأولى التي نقوم فيها بذلك، وسيبذل فريقنا التقني قصارى جهده للتأكد من أن كل الأمور تسير بصورة سلسة. واسمحوا لي بأن التمس سعة صدوركم قبل أن نبدأ. فكونوا صبورين معنا، وستسير الأمور بسلاسة إن شاء الله.

وأود أن أرحب على وجه الخصوص بالممثلَين المعتمدَين حديثا، وهما:

- من الأرجنتين، سعادة السفير Carlos Bernardo Cherniak، السفير والممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي؛
- ومن مصر، الدكتور رمزي ستينو، المستشار الزراعي ونائب الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى الصندوق.

وأود أيضا أن أُبلغ المجلس بأن بنغلاديش قد حلت محل باكستان في المجلس كعضو مناوب عن الهند. وبهذه المناسبة، أود أن أرحب بالسيد Manash Mitra، المستشار الاقتصادي، ونائب الممثل الدائم لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الصندوق.

وقبل أن نبدأ أعمالنا الرسمية اسمحوا لي، سيداتي وسادتي، بأن أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت إحياء لذكرى سعادة السفير Antonio Vargas Hernández، المحافظ والممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية في المجلس التنفيذي لدى الصندوق. كما تعلمون فإن Don Antonio كان فردا من أسرة الصندوق، كما كان صديقا عزيزا للعديد منا، وقد كرّس وقته لتحسين حياة العديد من السكان الفقراء في المناطق الريفية. ومن المؤكد أننا سنفتقده كثيرا.

سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أحاول تأطير مناقشاتنا لليوم، وأن أتشاطر معكم رسالة عن طريق الفيديو من فرد آخر من أسرة الصندوق المتأثرة بالجائحة الحالية – إنها رابطة المزارعين الآسيويين. واعترافا بدور الصندوق في تعبئة دعم الجهات المانحة والشركاء الإنمائيين، فإن الرابطة تطلب دعم الصندوق في توسيع نطاق جهود محلية تقوم بها لضمان إيلاء الأولوية للأمن الغذائي والتغذية والمنتجين على نطاق صغير – وهم الأشخاص الذين يقعون في المركز – وللتخفيف من المخاطر التي تواجهها المجتمعات التي تعمل معنا.

سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي الآن أن أتشاطر تحديثا بشأن كوفيد-19. فعندما التقينا آخر مرة في ديسمبر/كانون الأول، لم يكن أي منا يتخيل أن اجتماعنا التالي سيُعقد عن بُعد، ومعظمنا محبوس في منزله. وتذكرنا هذه الجائحة العالمية بأننا جميعا في هذا الأمر معا، سواء كنا أغنياء أم فقراء، أو من الجهات المانحة أو المستفيدين، في المناطق الحضرية أو الريفية، فإننا جميعا معا في كل ركن من أركان العالم. وقارن البعض كوفيد-19 بالتسونامي وهذه المقارنة ليست بالمبالغة صراحة. ولكن كما تعلمنا، أيضا من التسونامي، غالبا ما لا تكون الموجة الأولى هي الأكثر تدميرا. ولسوء الحظ، فإن الموجة التالية، في هذه الحالة، تقترب بالفعل. ومع الركود الاقتصادي الذي يلوح في الأفق والحديث عن كساد محتمل، فإن الآفاق بشأن الفقر والجوع في العالم قاتمة.

ومن بين السيناريوهات العديدة تحذير مفاده أن الفقر المدقع يمكن أن يرتفع بنسبة 20 في المائة هذا العام وحده - مما يؤدي إلى تصاعد انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أن يعود التقدم الإنمائي إلى ما كان عليه منذ 30 عاما. مع كون أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا من أكثر الأماكن تضررا. وتسلط بنود جدول أعمال المجلس الضوء على بعض القضايا؛ فمن الواضح أن عالمنا قد تغير، ويجب أن يتكيف الصندوق وفقا لذلك. والآثار الاقتصادية المترتبة على دولنا الأعضاء هائلة وهي أكبر من ذلك على السكان الريفيين الفقراء الذين نخدمهم.

إننا نعلم أن عملنا سيكون أكثر صلة وأهمية من أي وقت مضى؛ ولكن ما هو موقع الوقائع الجديدة في خطط الصندوق المستقبلية؟ وما هي التبعات التقنية التشغيلية والمالية لكوفيد-19 على الصندوق؟ وأخيرا، فإن السؤال الذي أعلم بأنه يدور في أذهاننا جميعا هو: كيف نتحرك قدما بعملية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟

ذلك هو السياق الذي سنناقش بنود جدول أعمالنا ضمنه، وهي تتضمن: خطة الاستثمار المستهدف لبناء القدرات؛ وعمل الصندوق مع القطاع الخاص – بما في ذلك المصادقة على إطار القطاع الخاص؛ والاستثمار المقترح في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية؛ وتخصيص 25 مليون دولار أمريكي من المنح كتمويل مبدئي للقطاع الخاص؛ وغيره من المبادرات الجديدة، بما في ذلك بالطبع برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.

في هذا الوقت الذي يسود به هذا القدر من انعدام اليقين على المستوى العالمي، لا أحاول التظاهر بأنني أمتلك جميع الأجوبة. ولكن، وعند الإعداد لاجتماع المجلس التنفيذي هذا، خطر في ذهني بأن هذا الوقت قد يكون الوقت المناسب للرجوع إلى الأساسيات، والنظر في التأكيد من جديد معا – المجلس وإدارة الصندوق – على ما هو الصندوق الذي نريده، ولا سيما في هذا العالم المتغير؟ لا بالنسبة للتجديد الثاني عشر للموارد هذا فحسب، وإنما للسنوات القادمة.

لقد استلمنا بالفعل طلبات للتخفيف من عبء الديون من ثلاثة بلدان، وتم إبلاغنا بأن المزيد منها على الطريق. وتتخذ المؤسسات المالية الدولية الأخرى إجراءات متعددة استجابة للإجراءات الحالية التي تبنتها مجموعة العشرين. إذ أن من شأن الركود الاقتصادي الذي يلوح في الأفق والآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19 أن يزيد من عدد البلدان المؤهلة للاستفادة من إطار القدرة على تحمل الديون.

وأود أن أكون صريحا جدا: إننا نرحب بهذه الإجراءات المالية، ونتوقع أن من الأرجح أن تليها إجراءات أكثر متانة. وفي الوقت نفسه، وما لم يتم اتخاذ بعض الخطوات التعويضية الخاصة، فإن تنفيذ مثل هذه الإجراءات سيؤثر بحدة على الاستدامة المالية للصندوق، ومن وجهة النظر البرامجية، فإن هذه الجائحة تتطلب منا أن نعدل من فرضية القيمة الحالية لدينا.

وبالنظر لهذه القضايا المعتبرة، نتساءل فيما لو كان يتوجب علينا أن نؤجل دورة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر للموارد المقرر عقدها في يونيو/حزيران. وبالتالي فأنا أود أن أسمع رأيكم بهذا الصدد. ومن الواضح، أنه إذا كان الاتجاه هو تأجيل دورة يونيو/حزيران، فسيتعين علينا استشارة بقية أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق، والبحث عن تواريخ محتملة تناسب الجميع. ويمكن أن يتيح التأجيل الوقت اللازم لإجراء تحليل أكثر شمولا للأثر المحتمل للجائحة وعواقبها على عمليات الصندوق واستدامته المالية، ولإدماج ما تعلمناه في وثائق الدورة.

وإذا قررنا عدم تأجيل الدورة الثانية، فيمكن تقرير توقيت الدورتين الثالثة والرابعة، بما في ذلك إعلان التعهدات، أثناء انعقاد الدورة الثانية. وأرجو أن تتمعنوا بعناية في هذا الأمر. وأود حقا أن أحصل على رأيكم.

سيداتي وسادتي،

يتوجب علينا ألا نسمح لهذه الجائحة بأن تقوض سنين من العمل الجيد الذي قمنا به مع شركائنا للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق الريفية. ولا يمكننا أن نكون غير مستعدين للمخاطر الحالية والمستقبلية - بما في ذلك أثر تغير المناخ، والجراد الذي يهدد حاليا المحاصيل والأمن الغذائي للملايين من البشر في أفريقيا الشرقية.

الآن، وأكثر من أي وقت مضى، يتم تذكيرنا بأهمية التعاون الدولي، والحاجة لنظام عالمي قوي متعدد الأطراف – لا للمواجهة بقدر أكبر من القوة والوحدة فحسب، ولكن أيضا لصياغة مستقبلنا المشترك.

وفي الصندوق، نحن ممتنون للدعم المستمر للدول الأعضاء لضمان أن تتضمن الاستجابة العالمية لكوفيد-19 بناء الصمود – الصمود على المستوى الأسري، والصمود على المستوى المجتمعي، وعلى مستوى نظم الأغذية. إن الرابط بين التغذية الجيدة والصحة البشرية رابط مطلق لا خلاف عليه. فالتغذية الجيدة تعتمد على نظم الأغذية المنتجة والمستدامة والشمولية.

وفي هذا السياق، لن تكون استثمارات المجتمع الدولي حاليا للتطرق للأزمة الراهنة فحسب، وإنما أيضا لجعلنا أفضل استعدادا في المستقبل.

الفرصة متاحة لنا لصياغة النوع الصحيح من التدخلات، التدخلات التي لا تتطرق للاحتياجات العاجلة فحسب، وإنما أيضا تخلق الوظائف والأعمال الصغيرة التي تزيد من خيارات العمالة ولا سيما في المناطق الريفية - مع تحسين الإنتاجية الزراعية، وحماية إمدادات الأغذية لكل من السكان الريفيين والحضريين في المستقبل.

دعوني أؤكد لكم بأننا في كل نفعله، نعمل في شراكة مع حكومات دولنا الأعضاء، ومع الأمم المتحدة، ولا سيما على المستوى القطري، ومع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وبالطبع مع زملائنا في الوكالتين الأخرتين في روما.

سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أوفر لكم تحديثا عن وضع الصندوق حاليا. فلحسن الحظ، لم تكن نتيجة فحص الإصابة بكوفيد-19 إيجابية إلا لعاملة واحدة في الصندوق، وقد تعافت بصورة كاملة بعدئذ. ولدينا الآن 567 موظفا يعملون بعيدا من مقار عملهم؛ و65 موظفا يعملون من بلدانهم الأم، و18 موظفا يعملون من بلد ثالث.

وعلى الجبهة التشغيلية، فإن معظم البلدان التي نعمل فيها قد شهدت بعض الانقطاعات أو توقفا كاملا في العمليات. وقد عملنا بصورة وثيقة مع الحكومات للتأكد من ألا تسقط المناطق الريفية ولا التنمية الزراعية من جداول الأعمال خلال هذه الأوقات العصيبة. ففي بنغلاديش، على سبيل المثال، عمل الصندوق مع الحكومة على التأكد من الإبقاء على النقل واللوجستيات للمنتجات الزراعية كجزء من خطة الاستجابة الوطنية.

ومن الأمور غير المستغربة أن يكون هناك طلب متزايد من الدول الأعضاء على دعم الصندوق. وقد تلقينا بالفعل طلبات من أكثر من 100 مشروع عبر 65 بلدا لإعادة التخصيص أو لزيادة التمويل أو لتمديد مدد المشروعات. ويتضمن ذلك إعادة توجيه المشروعات للمساهمة في التعافي على المدى الطويل، أو النظر في إعادة هيكلة الديون أو احتياجات اقتراضية جديدة.

وما هو أساسي بالنسبة لنا هو ملاحظة أن الطلبات التي نتلقاها تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية، على الرغم من أنها لا تقع ضمن رد الفعل الإنساني كما نعرفه. وبعبارة أخرى، لا يمكننا الانتظار وليس لدينا وقت لانتظار الجزء الإنساني، ثم أن نبدأ مرحلة التعافي أو مرحلة ما بعد الأزمة. ومن المبادرات الرئيسية لدينا هي مرفق تحفيز فقراء الريف – إحدى مبادراتنا الجديدة المصممة على وجه الخصوص للتخفيف من آثار كوفيد-19 على الإنتاج والوصول إلى الأسواق والعمالة الريفية. وقد صمم هذا المرفق ليرفد إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في أعقاب نداء الأمين العام للأمم المتحدة للتضامن ولإجراء عالمي منسق.

وسيتطرق مرفق الاستجابة السريعة هذا للاحتياجات الفورية للمنتجين على نطاق صغير نتيجة لكوفيد-19 على مدى الأشهر الـ 18 القادمة، وبالتالي فهو محدد بمدة زمنية. ويهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للسكان الريفيين الفقراء وصمودهم، وذلك من خلال ضمان وصولهم في الوقت المناسب للمدخلات والمعلومات والأسواق والسيولة.

وسيركز هذا المرفق أولا، وفي المقام الأول على المستفيدين من مشروعات الصندوق لضمان ألا يتم عكس المكاسب التي تم تحقيقها على مستوى المشروعات، ولضمان أن تتمكن المشروعات أيضا من التأقلم مع الظروف الجديدة. إننا

نقترح أن يبادر الصندوق بهذا المرفق بتمويل مبدئي منه بقيمة 40 مليون دولار أمريكي. ونسعى لأن نحصل على دعم إضافي من الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء بحيث نعبئ ما يقرب من 200 إلى 250 مليون دولار أمريكي.

سيداتي وسادتي،

خلال التجديد العاشر للموارد – في الفترة بين 2016 و2018 – تحسن صمود نحو 26 مليون من السكان الريفيين نتيجة لمشروعات الصندوق. وينبغي ألا تضيع مثل هذه المكاسب.

إننا ندرك بأن كل قضية سنناقشها على مدى الأيام الثلاثة القادمة لا بد من النظر إليها من خلال عدسة كوفيد-19. ومع تطلعنا إلى المستقبل، فإننا بحاجة إلى أن ننظر في كيفية بناء الصمود الريفي في وجه الصدمات وتعزيز الاكتفاء الذاتي للمجتمعات الريفية ، مترافقا بمساهمة أفضل في مخططات الحماية الاجتماعية.

إن الأوقات غير الاعتيادية تتطلب إجراءات حاسمة. ومن خلال اتخاذ هذه الإجراءات الآن يمكننا أن نضمن ألا تؤدي هذه الجائحة الحالية إلى فقر عالمي أكبر وأزمة غذائية أعظم.

وشكرا لكم.